



حلف

وضع «نادي القادة» — شهرية (Lebanon Opportunities)، مسؤدة لـ «خطة نهوض» ليست إلا نسخة لبنانية عن الخطة التي سيضعها صندوق النقد الدولي. 64 صفحة كتبت باللغة الإنكليزية، وبعد استطلاعات أجريت مع ممثلي القطاع الخاص، بشأن الخطوات التي «يريدونها» للخروج من المازق الاقتصادي الحالي. الأولوية، كما كتب، هي في زيادة الإيرادات من خلال بيع أصول الدولة «فوراً». يرد في خطة رجال الأعمال صراحة أن أولوية النمو الاقتصادي تتقدم على العدالة الاجتماعية

خطة «نهوض» للقطاع الخاص:

الخصخصة.. والمزيد من اللاجئين السوريين

ليال القزبي

ما الذي تقوم به «الدولة» في لبنان؟ تتفجّر على المستشفيات ومصلحة الخاصة وهي «تحدّل» المواطنين كي يحصلوا على حقهم في الطباية، ولا يستفزّها ذلك لتستثمر في تحسين المستشفيات الحكومية وتطويرها. تترك شركات التأمين تجني الملايين من جيوب الناس، ولا تضع لهم نظام رعاية اجتماعية، ولا تصلح الضمان الاجتماعي. تصدّر منازات الخراخيص لـ«كناكين» جامعية، وتُشاهد اعتراض الطلاب على الغلاء السنوي لأقساط الجامعات، وكيف أنّ إدارات المدارس الخاصة تأخذ التلاميذ «رهائن» لديها حتى يدفع اهلم، من دون أن تُطلق خطة تطوير الجامعة والمدرسة الرسمية والمناهج التعليمية. تقف عاجزة أمام «مافيا» أصحاب المولدات الكهربائية الخاصة، تُكَلّف شركات خاصة إدارة

معامل الكهرباء، وجباية الفواتير، تُمدّد امتيازات الكهرباء، وتُصرّ على خيارات بديلة كالبواخر، ولا تُحارب لفرض خطة الكهرباء. لا تهتم بإعادة بناء مصافي تكرير النفط، وتستسلم أسماء شركات استيراد المشتقات النفطية الخاصة. تُخصّص خدمة البريد لشركة ترفض، طوال 20 سنة، أن تجري المقاصة مع الدولة، وعلى الرغم من أنّ الدولة تملك القدرة والكفاءة لإدارة شركتي الاتصالات، إلا أنها عهدت بهما إلى شركتين من القطاع الخاص، سيتم التمديد لهما، رغم «الاشتباه بهما» بملفات دمر وفساد. معظم الخدمات المرتبطة بقطاع الاتصالات مُخصّصة، كما هي الحال في إنشاءات البنى التحتية، والنقل العام، وجمع الخفايات الصلبة... كما غالبية القطاعات الحيوية للمواطنين، والتي تمسّ أسمي حاجاتهم. استنساخ كلّي أمام القطاع الخاص، المصنّم كي لا يُقبح أي اعتبار لأوضاع المواطنين الاجتماعية والاقتصادية، ومصالح الدولة، بل لمراعاة أرباحه. المُخصّصة، باشكالها المتنوعة، قائمة أصلاً، بفساد وسوء إدارة واحتكارات واضحة. لذلك، ليس الإحدى قبل مناداة البعض ببيع أصول الدولة، أن تكون هذه الدولة حاضرة أولاً؟

الخصخصة نغمة قديمة، تتجدّد في زمن الأزمات الاقتصادية، ك«وصفة حلّ» في لبنان، «لتباعها» كُتُر، وهم أقوياء جداً ويُتغلغلون في أعماق الدولة. ما تمزّ به البلاد حالياً، مثل لهم نافذة يُمررو عبرها مُخططهم، «مستقوين» بصندوق النقد الدولي، الذي تُعدّ الخصخصة بنداً أساسياً على جدول أعمال «خطة الإنقاذية» للبلد. آخر المحاولات، هي مسؤدة «خطة طوارئ» يُقدّمها مؤسس (InfoPro) (شركة للنشر والإباحت،

بالتاكيد، لا تطرح الخطة إصلاح مؤسسة الضمان الوطني، «التي ستحول إلى شركة إعادة تأمين»، بل تتولّى شركات التأمين الخاصة تقديم خرمّ تامين للناس، «على أن تُنشئ وحدة لخدمة الفئات التي لا تستطيع تأمين أقساط التأمين». للامانة، لا تذكر الخطة دفع ثمن الهواء الذي يتنفسه اللبناني، لشركات تؤمّن هذه الخدمة.

تتحدّث الورقة عن «وقف إنتاج الكهرباء حتى سريان الخطة المُعدّة أو خصخصة القطاع، على أن تؤمّن عقود الإنارة»، المرافى والمطار... الطاقة من خلال استجراها من تركيا أو الاعتماد كلياً على أصحاب المولدات الخاصة، ويجب زيادة التعرّفة على الكهرباء ودعمها فقط للمقراء»، على دون أن يتّذّ توصيح المعايير التي من أساسها سيُحدّد «المقراء» هؤلاء، يجب إنشاء صندوق لدعمهم، يُؤمّل من الوفر الذي سيُحقّق في الكهرباء،

يُعتقد واضعو الخطة أنه «في نظام فاسد، لا يُعدّ النظام العادل واقعياً. يُمكن تعديل النظام الضريبي بعد إعادة تنظيم الدولة وتقليص حجمها». المسؤدة تُؤلفة من 64 صفحة، فيها إشارة إلى ضرورة «إعادة سعر الصرف في الأسواق الريفية إلى سعره الرسمي، جذب الودائع بالودول من الحكومات الصديقة



تُحدّث الورقة عن وقف إنتاج الكهرباء، والاعتماد على أصحاب المولدات (يُلمع الموسمي)

والمخ والقروض منخفضة الفائدة من الصناديق العربية والدولية»، «إنها سياسة التسوّل اللبنانية، التي لا تخفي بالفقراء، بل يريد مُعدّو الخطة أن تشمل أيضاً اللاجئين السوريين، وطلب التمويل الدولي الإضافي لهم، من الحلول المطروحة أيضاً: -مكافحة التهريب عبر المرفأ والحدود



يُعتقد واضعو الخطة أنه «في نظام فاسد، لا يُعدّ النظام الضريبي العادل واقعياً. يُمكن تعديل النظام الضريبي بعد إعادة تنظيم الدولة وتقليص حجمها». المسؤدة تُؤلفة من 64 صفحة، فيها إشارة إلى ضرورة «إعادة سعر الصرف في الأسواق الريفية إلى سعره الرسمي، جذب الودائع بالودول من الحكومات الصديقة



العملة المحلية، التخلي عن مؤسسات الدولة، الاستفادة من أصول الذهب والعقارات الرسمية، مكافحة التهريب والفساد، ووجود قضاء مستقل». وستكون نتيجتها النهائية «عودة سعر صرف الليرة مقابل الدولار إلى سعره الرسمي، مع توسيع نطاق تداوله من 1514 ليرة إلى 1750 ليرة. استعادة المصارف نشاطها وجدولة القروض المتعثرة. ارتفاع الفوائد على الإقراض وانخفاضها على الودائع. وتنتهي سنة 2020، بعجز 2% في الناتج المحلي الإجمالي».

لم يكن اقتصاد لبنان يوماً إلا «حرّاً» وليبرالياً، ولو «بخصرّف»، على الطريقة اللبنانية. سيطر الرأسماليون، بتحالّهم مع السياسيين، على مقدرات الدولة، فأرضين النظم والقوانين التي تُناسبهم. إزاء هذا الواقع، يفرض المنطق أنّ الحالة التي وصلنا إليها ليست إلا نتيجة لهذه السياسات، ما يوجب ضرورة محاسبة المسؤولين عنها، وتغييرها. كيف يُمكن للذين تسببوا بها، أن يتحلوا بهذا القدر من الشجاعة»، ويُقدّموا أنفسهم دواءً لنهزم، ويطلبوا من الشعب التصديق أنّ القطاع العام هو عدوّه؟ «وجود حزب الله خسرنا»

يُكاد «الإصلاح السياسي» يوازي المُخصّصة أهمّية، في «خطة النهوض» التي وضعها «نادي القادة»، يُفرد في الخطة جزء مهم للحديث عن كيف «وضعنا وجود حزب الله، المنظمة المسلحة وغير الشرعية، بخلاف مع الدول الصديقة، وأدّى إلى خسارتنا دعم الخليج والغرب على مستوى: الاستمارات، السياحة، القروض». وتزعم مسودة الخطة أنّ «كل الأحزاب، ومن ضمنهم حزب الله، يعترفون كيف أنّ البلد مُستهدف بسببه (الحزب)». وقد أُججم «اصدقاء لبنان عن مساعدة البلد، لاعتبارهم أنّها ستكون مساعدة مُباشرة لحزب الله»، وأتت الانتفاضة الشعبية، ليكون حزب الله أكبر الخاسرين فيها»، مع اعتراف الخطة بأنّ أعداء المقاومة «قد يستغلون ما يحصل في الشارع لتفكيّ أجندتهم». كلام واضعي الخطة عن حزب الله لا يُقارن بخطورة التنبّ الاقتصادي - السياسي الثاني في المسودة، المتعلّق باللاجئين السوريين. يُطلب رجال الأعمال التوقّف عن المطالبة بإعادة اللاجئين إلى بلادهم، لأنّ ذلك مرتبط بالحل السياسي في سوريا، وأنّ تركّز الحكومة على «طلب استضافة المزيد من اللاجئين في مناطق مُخصّصة لهم، مقابل حصولها على مساعدات سخية، يجب تحديد هدف سنوي بقيمة 1,5 مليار دولار، توظف في القطاعات الإنتاجية، ما يؤدي إلى إضافة 2,5 مليار دولار، على الأقل، إلى إجمالي الناتج المحلي (4,5 بالمائة)».

يتجه بعض المصارف إلى وقف العمل ببطاقات الائتمان، إلا إذا قبلت حامله البطاقة بتسديد «أقساطها» بالدولار الأميركي. هذه البطاقات التي زادت من ضغط الديون المخصّصة للاستهلاك على الأفراد والأسر، وساهمت في تلجيم ثقافة الاستهلاك، تزيد المصارف استخدامها لـ«جعم» المزيد من الدولارات

رضا صوابيا

من منا لم يتحمل سماجة إعلانات المصارف حول بطاقتها المصرفية وتباهيها بالكرم الزائد بعروضاتها بمنح «نقاط» أو «أمال» إضافية كلما استخدمنا بطاقات الائتمان. أساساً، عدد البطاقات التي كان يتخفّن كل الزبون دروساً خصوصية لاستيعاب الفروقات بين بطاقة وأخرى، ومميزات كل منها وفوائدها، علماً أنّها جميعها صممت للتلائم واحتياجات كل زبون وقدراته وإمكاناته»، كما كانت تسوق المصارف. إلا أنّه يبدو أنّ البنوك هي من باتت بحاجة لكل «ميل»، لتتمكن من مواصلة مشوارها والصمود قدر المستطاع تجنّباً للتوقّع في «التقلّة». تعد بطاقات الائتمان الدجاجة التي تبنيض ذبيهاً للمصارف، إذ تتحقّق من خلالها أرباحاً صافية باللايين، نظراً لالتكاليف العالية التي يتكبدها حاملوها عند استخدامها (من عمولات على عمليات السحب النقدي من الصراف الآلي والتي تراوح بين 3 و5 دولارات، والرسوم في حال التأخر عن السداد والتي تراوح بين 10 و20 دولاراً في الشهر، إضافة إلى الفوائد على السحب النقدي وعلى المشتريات في نقاط البيع وثن البطاقة السنوي وغيرها...). من هنا كان تسابق المصارف على عرض بطاقات ائتمان

لزيائنها وهو ما تظهره الزيادة الكبيرة في أعدادها إذ نمت من 411 ألف بطاقة في حزيران 2011 إلى نحو 554 ألفاً في حزيران من الماضي.

من بطاقة إلى سند

بعد القيود على السحوبات والتحويلات، بدأ بعض المصارف مؤخراً اتخاذ إجراءات تهدف إلى تجميد أكبر قدر ممكن من بطاقات الائتمان الصادرة بالدولار. فعلياً، لم تلخّز كل المصارف بطلب حاكم مصرف لبنان رياض سلامة تغطية ديون المقترضين بالليرة اللبنانية ولو كانوا استدانوا بالدولار، وهو ما دفع بعدد كبير من الزبائن إلى رفض سداد الدفعات الشهرية المتوجبة عليهم على بطاقات الائتمان بالدولار. وفي ظل هذا الواقع بادرت بعض المصارف منذ أيام بالاتصال بزبائنّها، عارضة عليهم صفقة قد تبدو مريحة في ظل شح الدولارات في السوق. وفي التفاصيل فإن العرض بالإجمال يقوم على التالي:

التي تطبقه محدود). وتشير مصادر مصرفية إلى أنّ نسب الفائدة المذكورة (وهي نسب دقيقة معرضة من قبل أحد المصارف) أقل بكثير من الفائدة على بطاقة الائتمان والتي تبلغ حوالى 22%، وأقل من الفائدة على القرض الشخصي. أما في حال رغب الزبون في الاحتفاظ ببطاقة الائتمان بالدولار فسكون عليه التعهد بدفع المبالغ المتوجبة بعملة البطاقة.

انعكاسات سلبية

قد يتلّف الكثير من الزبائن عرضاً كهذاً في ظل عدم قدرتهم على تأمين دولارات، وتفضيلهم في حال كانت العملة الخضراء متوفرة بين أيديهم الاحتفاظ بها على دفعها للمصارف. إلا أنّ هذا الإجراء قد تكون له انعكاسات خطيرة، خاصة إذا ما بدأت أعداد أكبر من المصارف باعتماد.

يعتبر الخبير الاقتصادي إيلي الشوعي أنّ هذه الخطوة كما الإجراءات التي سبقتها تأتي لتؤكّد المؤكّد، وهو بانه «لا توجد دولارات لدى المصارف» أساساً برفض يتنوع حتى تحليل أثر مثل هكذا قرار وتماعته، «النتيجة واضحة ومنتهية: فانتظام السياسي والاقتصادي القائم انتهى. لا يوجد اقتصاد. نحن نعيش أزمة سيولة فائقة وما نشهده ليس إلا نتيجة للداء الجرم للطبقة السياسية بحق الشعب اللبناني».

وفيما تحاول المصارف من خلال هذا الإجراء وما سبقه من Capital Control غير قانوني كسب الوقت وتأخير الانهيار قدر المستطاع، فمن نتائجها أنه سيؤدي إلى لجم الكتلة النقدية في السوق - المتقلصة أصلاً بفعل الضوابط المفروضة وتوقّف القروض - ما سينعكس حكماً على الاستهلاك والطالب في السوق المحلية ما يعني مزيداً من الانكماش الاقتصادي.

أضف إلى ذلك أنّ شأن هذا الإجراء تحديداً التأثير سلباً على القدرة الشرائية للكثير من الزبائن الذين يعتمدون على بطاقات الائتمان لتغطية النقص في السيولة بحكم كثرة المصاريف. بطاقات الائتمان تعد من قبل الشريحة الأوسع من حامليها، ونظراً لغياب الثقافة المالية، «رائياً» إضافياً يعملون عليه ويستخدمونه بشكل دوري على أنه مبلغ مضمون في حوزتهم، وبيّنون ميّزانياتهم على أساسه. كذلك فمن أهم منافع بطاقات الائتمان أنها تستخدم في حالة الطوارئ والحاجة الماسة إلى السيولة، وبالتالي فإن حرمان الزبائن منها سيؤدي إلى تعريضهم مادياً في وجه أي أزمة مستقبلية قد تواجههم. أحد الإنعكاسات الخطيرة لهذا الإجراء تكمن أيضاً، على ما يقول عدد من الخبراء ومن ضمنهم شوعي، في «عزل اللبنانيين عن العالم». فبطاقات الائتمان بالدولار تستخدم للاستيراد من قبل الشركات وللإفناق خلال السفر إلى الخارج والتجارة الإلكترونية ولاشتراك في بعض الخدمات ك Netflix وفي مجلات وصحف ومواقع عالمية، وكذلك في مجال التسويق على مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها، وبالتالي «أوح نقل اللبنانيين إلى «عالم الصيرفة الرقمية» كما كانت تُدعى المصارف، فإنها تعيدهم عقوداً إلى الوراء.



(يُلمع الموسمي)